جامعه محمد بوضياف بالمسيله

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

ميدان: العلوم الاقتصادية
فرع: علوم المالية والمحاسبة

فعالية استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض الائتمانية في البنوك التجارية في الجزائر
دراسة حالة بنك BADR

إعداد الطالب:
- قطاطفة عبد الرحيم

الأستاذ المشرف:
- محمودي مليك

السنة الجامعية: 2020/

شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا المذكرة كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إتمام هذا البحث المتواضع وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " **محمودي مليك** " الذي لم يبخل علينا بعطائه العلمي وآرائه وأفكاره ونصائحه وإرشاداته من خلال مراحل هذا البحث منذ أن كان فكرة حتى صار بحثا.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز العمل المتواضع.

"والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"

الفهرس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والبنوك التجارية	
المبحث الأول: المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	**8**
المبحث الثاني: معايير وأنواع التحليل المالي	**12**
المبحث الثالث: ماهية البنوك التجارية	**21**
المبحث الرابع: أساليب وأدوات التحليل المالي.	**28**
الفصل الثاني: الإطار النظري لإتخاذ القرار بمنح القروض	
المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات	**39**
المبحث الثاني: أنواع القرارات وأهم وظائفها	**48**
المبحث الثالث: ماهية القروض	**56**
الفصل الثالث: دراسة حالة منح قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية BADR	
المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	**65**
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك بدر BADR.	**76**
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمصادر بيانات المقدمة من طرف بنك بدر BADR.	**85**
الخاتمة	**99**
قائمة المراجع	**102**

فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
جدول (01): تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي	**86**
جدول رقم (02): مخطط التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحي	**87**
جدول رقم (03): حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة	**88**
جدول رقم (04): الميزانية الافتتاحية	**89**
جدول رقم (05): الميزانية التقديرية لثلاث سنوات قادمة جانب الخصوم.	**89**
جدول رقم (06) الميزانية التقديرية جانب الأصول	**90**
جدول رقم (07): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول:	**91**
جدول رقم (08): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم	**91**
جدول رقم (09): حساب مؤشرات التوازن المالي	**92**
جدول رقم (10): حساب النسب المالية	**95**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الصفحة
الشكل (1): الشكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**75**

مقدمـــــة عامة

مقدمة:

يعتبر تحليل القوائم المالية للمنشآت أهم أداة من أجل الوصول إلى نتائج تعطي إجابات للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمنشاة ونتائج أعمالها والمركز النقدي لها، والأهم من ذلك أنه وسيلة فعالة لترشيد اتخاذ مختلف قراراتها. ورغم أن استخدام أدوات التحليل المالي لا يتطلب إلا قدرا محدودا من الخبرة والمعرفة للبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إلا أن تفسير النتائج المتحصل عليها من عملية التحليل وربطها بالهدف من ورائه ليس بالأمر الهين، مما يستوجب أن يتصف القائم بعملية التحليل بالإدراك الجوهري لماهية التحليل وأدواته وطبيعة العلاقة التي تربطه والهدف المرغوب تحقيقه.

إن استخدام التحليل كأداة لترشيد اتخاذ القرارات لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية وإنما يتعدى كذلك إلى البنوك بمختلف أنواعها باعتبارها مؤسسات مالية متخصصة، مع الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات في كيفية تطبيق بعض التقنيات، هذه الاختلافات ناتجة عن خصوصية البنوك في نشاطها المتمثل أساسا في قبول الودائع ومنح القروض.

تقوم البنوك خلال نشاطها باتخاذ الكثير من القرارات تمكنها من ممارسة نشاطات تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المختلفة، هذه القرارات تكون مكيفة مع طبيعة نشاطها ولعل أبرزها قرار منح الائتمان بالإضافة إلى قرار الاستثمار وقرار إعادة التمويل، ولاشك أن هذه القرارات وحتى تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من ورائها لابد أن تكون مدروسة بدقة ومبنية على أسس علمية وعملية صحيحة، و من بين هذه الأسس نجد التحليل المالي.

تعتمد البنوك في عملها على تقنيات التحليل المالي باعتباره أداة تساعدها على ترشيد اتخاذ مختلف القرارات، وتقوم بتطبيق هذه التقنيات على قوائمها المالية حتى تتمكن من

معرفة قدراتها المالية وتقييم عملية اتخاذ تلك القرارات، كما تقوم كذلك بتطبيق هذه التقنيات على القوائم المالية لعملائها عندما تكون في وضع ترشيد اتخاذ قرار منح الائتمان لهم.

I. إشكالية الدراسة:

بهدف التوصل إلى دراسة هذا الموضوع ارتأى الباحث طرح الإشكالية التالية:

هل يساهم التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات في بنك بدر BADR "وكالة المسيلة" ؟.

استنادا إلى الإشكالية المطروحة يمكن استنتاج بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بالتحليل المالي في البنوك التجارية من المفهوم الواسع؟
- ما الذي يميز أدوات التحليل المالي في البنوك التجارية عنها في المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي أنواع القرارات التي يتم ترشيدها في البنوك التجارية؟
- هل يستند بنك بدر فعلا إلى التحليل المالي لترشيد اتخاذ قراراته؟
- هل يطبق بنك بدر تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية لعملائه عند ترشيد اتخاذ قرارات متعلقة بهم؟

II. الفرضيات:

يمكن تخمين بعض الفرضيات استنادا إلى التساؤلات الفرعية سابقة الذكر كما يلي:

- يستخدم بنك بدر **BADR** تقنيات التحليل المالي لقوائمه عند ترشيده لمختلف القرارات المالية.

- يستخدم بنك بدر **BADR**– تقنيات التحليل المالي للقوائم لعملائه عند ترشيد اتخاذ قرار منحهم الائتمان المالية.

- يسهم التحليل المالي في ترشيد مختلف القرارات المتخذة على مستوى بنك بدر **BADR**.

III. أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها، فالتحليل المالي يعتبر أهم تقنية لفك شيفرة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية والمتمثلة أساسا في القوائم المالية، ومنه التوصل إلى تحديد أهم نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمحاولة معالجتها، أما فيما يخص القرارات التي تقوم البنوك باتخاذها، فكلما تمكنت من ترشيدها كلما تطلعت إلى وضعية مالية مستقبلية مطمئنة تضمن استمرارها وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على مدير محلل قادر على الربط بين نتائج التحليل المالي والقرار المناسب.

IV. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من الأسباب التي أدت إلى اختيار الباحث لهذا الموضوع بالذات لدراسته:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا النوع من المواضيع؛

- وفرة المراجع في هذا النوع من المواضيع؛

- إمكانية إجراء الدراسة الميدانية؛

- الرغبة في معرفة وزن التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات في البنوك التجارية باعتباره مهم بالنسبة لترشيد اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية.

- اختبار مدى استخدام التحليل المالي في البنك الجزائري الخارجي – بنك بدر بالمسيلة **BADR** – كأداة لترشيد قراراتها.

V. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصل الأول والثاني باعتبارهما فصلان نظريان، هذا المنهج قائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم اعتماد منهج دراسة حالة في الفصل الثالث باعتباره فصل تطبيقي متمثل في تربص ميداني على مستوى بنك بدر **BADR** – وكالة المسيلة.

VI. أدوات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع، اعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات ممثلة في المسح المكتبي عن طريق الاطلاع على كم لا بأس به من المراجع باللغة العربية والأجنبية، هذه المراجع عبارة عن كتب ومذكرات، قوانين رسمية... إلخ، وكأداة أخرى، اعتمد الباحث كذلك على المقابلة حيث قام بإجراء مقابلات مع بعض من الموظفين في بنك بدر وكالة المسيلة.

VII. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي سبق وتناولت جزءا من متغيرات الدراسة الحالية منها:

أ- أهمية التخطيط المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية: (قادي حنان: مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة):

- **الإشكالية:** أين تكمن فعالية التخطيط المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة بالمؤسسة الاقتصادية؟

من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة توصل الباحث إلى أن التخطيط من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بشكل يضمن لها الحفاظ على مواردها واستغلالها بشكل كفء وفعال، كما يضمن اتخاذ القرارات الرشيدة وذلك عن طريق مختلف أدواته، ولعل أهم أداة للتخطيط هي الموازنات التقديرية وهو ما أثبتته الدراسة الميدانية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية.

ب- دور التحليل المالي في منح القروض (حابس إيمان: مذكرة ماستر في علوم التسيير):

- **الإشكالية:** ما مدى استخدام التحليل المالي في منح القرض المصرفي لدى البنك؟

من أهم النتائج التي خلصت بها دراسة هذا الموضوع أن البنوك تعتمد بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية، فالتحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقب المالية للمؤسسة، ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل، أي مدى كفاءة العميل المالية والتي من خلالها يتخذ قرار منحها الائتمان من عدمه.

VIII. هيكل الدراسة:

بغية التحقق من الفرضيات قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي والبنوك التجارية.**
- **الفصل الثاني: الإطار النظري لإتخاذ القرار بمنح القروض**
- **الفصل الثالث: دراسة حالة منح قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية** BADR

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي والبنوك التجارية

تمهيد:

يعد التحليل المالي من اهم المواضيع المالية فالمالية تعتبر تقنية من تقنيات التسيير المالي وذلك بالاطلاع على قوائم المالية للمؤسسة، ويقدمه من خلال النتائج المتحصل عليها من نقاط القوة لتحسينها اكثر قوة ونقاط الضعف ومعالجتها ومعرفة الخلل، كما يعد أداء داعمة تبني عليه المؤسسة قوائمها المالية ومع مرور الوقت اصبح أهمية بالغة وله مكانة لا يمكن الاستغناء عنه.

سنتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه الى اربع مباحث :

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: معايير وأنواع التحليل المالي

المبحث الثالث: ماهية البنوك التجارية

المبحث الرابع: أساليب وأدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي موضوع هام داخل المؤسسة مما يوفره من معلومات وبيانات تفيد الادارة المالية أي فحص وتشخيص القوائم المالية لها وهذا ما يجعل له مكانة ضرورية من أجل الوصول الى التخطيط السليم.

المطلب الأول: نشأة و تطور للتحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية اصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المؤسسات الاقتصادية، ويعود ذلك الى تاريخ 1895/09/02 وذلك عندما أقر المجلس **ذينفالتي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك** (التوصية الى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الاصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة)، منذ تلك الفترة تم بحث هدا الموضوع باستفاضة، وقد أوصي كبار المصرفين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906، ولقد قبلت فكرة المقارنة قبو لا جيدا وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب[1].

لقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم الى توجه الاهتمام في التحليل المالي الي قضيتين أساسيتين في المؤسسات الاقتصادية.

[1] منير شاكر محمد ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل لنشر ، ط2 عمان ، 2005 ص 10 ، 11.

ولقد استخدم **لورنس تشميبرلين** في كتابه «مبادئ الاستثمار في السندات «المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل الى إجمالي الايرادات وأطلق عليها اسم « نسبة النقل» ونسبة هامش الربح الى صافي الدخل وأطلق عليها ب «عامل السلامة « ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند ما الى الكل، مثل نسبة الايرادات المختلفة الى ايرادات التشغيل الاجمالية، ونسبة المصاريف المختلفة الى مصاريف التشغيل الاجمالية وهذه الادارة أطلق عليها «**بيان الحجم العادي**» أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100%[1] .

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي «بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الاساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة الاقتصادية من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[2]» .

- **التحليل المالي:** «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحديد أهمية وخواص النشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات»[3].

[1] منير شاكر محمد ، مرجع سابق ص 10.

[2] منير شاكر محمد ، مرجع سابق ص 12.

[3] محمد مطر ، مرجع سابق ص 3.

- **التحليل المالي:** «يعرف على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا» .[1]

نستنتج من تعاريف سابقة أن التحليل المالي هو تشخيص للوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها من خلال مقارنة قوائم مالية بين سنوات مقبلة وماضية، أي هو دراسة خاصة للمعلومات المالية من خلال مركزها المالي وقائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، لذا فهو أداة للكشف على مواطن القوة ومواطن الضعف.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك أو رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب...) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل:

أولا: الأهداف الداخلية: هناك عدة أهداف داخلية للتحليل المالي وهي [2]:

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

[1] بوشنقيرة ميلود واخرون ، التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010ص 16.

[2] هاني منور ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم مالية والمحاسبة ، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس2017ص6.

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة.
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

ثانيا: الأهداف الخارجية : نذكر منها على النحو التالي[1]:

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي

لا بد من التنبيه بأن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل المالي، ولكن ليس هناك مانع من وضع بعض المبادئ العامة لكي لتكون مدخل عام أساسي لمنهجية التحليل المالي ومن الأسس العامة ما يأتي[2]:

[1] هاني منور ، مرجع سابق ص 6.

[2] ايمن الشنطي ، مرجع سابق ص 130.

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل
- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية
- تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلي غايته
- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار.

المبحث الثاني: معايير وأنواع التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي مجموعة من الوظائف متنوعة من أجل تحقيق أهداف مرجوة يجب أن ترتكز عملية التحليل المالي على دعائم أساسية، ولابد على المحلل المالي اعتماد على معايير للحكم على كفاءة والاستعانة بأنواع التحليل المالي التي تدرس من جانب الجهة والزمن.

المطلب الأول: معايير التحليل المالي

هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما أو اختيار معيار المناسب للحكم على النسبة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، أي أنه على المحلل أن يقرر إذا كانت هذه النسبة أو منخفضة أو مرضية، ومثل هذا القرار إلى مقياس أو معيار محدد[1]، ومن المعايير الشائعة الاستخدام هي:

1-**المعايير المستهدفة:** تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمؤسسة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير منها المحلل أو الإدارة

[1] منيرشاكر محمد ، مرجع سابق ص 84.

للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعية، وبالتالي فأن المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

2-**المعايير التاريخية:** هذه المعايير تعتمد على نسبة معدلات خاصة بالمؤسسة من قبل وتستخدم في الحكم على مستوى المؤسسة في الحاضر بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى هذا الاساس يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الاداء لهذه المؤسسة.

3-**المعايير الصناعية:** هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق، طبقا هذه المعايير تواضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المؤسسة ومعرفة أداءها عن كثب[1].

4-**المعايير المطلقة (النمطية):** ويعني هذا المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي وأهميته

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشر ات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون الى الحقيقة.

[1]النعيمي عدنان تايه واخرون، الإدارة المالية ، عمان ، دار الميسرة 2007 ص 102.

يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي[1]:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلو ماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل.
- أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية و ذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي.

أهمية التحليل المالي:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز فروع هذه المؤسسات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى الي ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فأن التحليل المالي تتمثل بالاتي[2]:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة سيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسات.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.

[1]محمد الصيرفي ، مرجع سابق ص 116.

[2]وليد ناجي الحيالي ، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص .24.

- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

هناك عدة أنواع من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المحلل الأسس التي يعتمدها في التحليل، بصورة عامة سنشير إلي بعض هده الأنواع[1]:

أ- حسب الجهة القائمة بالتحليل:

- ✓ تحليل داخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليلها.
- ✓ تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

ب- حسب الزمن:

- تحليل الرأسي: يتم في هذا النوع من التحليل نسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة أكبر فمثلا يتم نسبة المدينين الى الأصول المتداولة أو نسبة الآلات غلى أصول ثابتة أو الى إجمالي الأصول و هكذا بالنسبة للخصوم هذا فيما يخص قائمة المركز المالي، أما قائمة الدخل فيتم نسبة أحد البنود الى المبيعات، ويمكننا استخدام هذا التحليل ايضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر

[1] على خلف عبد الله، التحليل المالى للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان 2015 ص56-57.

قائمة الدخل الى المبيعات أوصافي المبيعات كأن تنسب تكلفة المبيعات الى قيمة المبيعات، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام بمفرده لا يوفر مؤشر جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة[1].

- التحليل الأفقي: التحليل الافقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعي بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها وهنا أن كلا النوعين يعتبران هامان و وسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل أنهما يكملان بعضهما البعض[2].

ت- حسب الهدف من التحليل: [3]

- ✓ تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- ✓ تحليل قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- ✓ التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة.
- ✓ التحليل المالي لتقويم الأداء.

[1] على خلف عبد الله ، مرجع سابق ص 57.

[2] منير محمد شاكر ، المرجع السابق ص 39، 41..

[3] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق ص 31.

ث-حسب الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الي ما يلي: [1]

- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو افقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، انجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل ويستفاد منه قياس قدرات وعلى قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الايرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل وذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح.

المطلب الرابع: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي

تتمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذا تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية وتخضع هذه القوائم للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات نذكر منها ما يلي[2]:

أ- **الميزانية المالية:** تعكس الميزانية المالية المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في نقطة زمنية محددة، وفي غالب الاحيان تكون سنة مالية واحدة، وتحتوي الميزانية على جانب الأصول وجانب الخصوم، إذا أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل

[1] مويحي إلياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة الماستر تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014. ص 7 ،6

[2] عدنان تايه النعيمي ، مرجع سابق ص 24.

وطويلة الأجل، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمديونية أو التمويل الممتلك (حق الملكية).

جانب الاصول:

- التثبيثات المعنوية.
- التثبيثات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الاصول المالية.
- المخزونات.
- اصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينين الاخرين والاصول الاخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الاموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

جانب الخصوم:

- رؤوس الاموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال .
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة.
- الموردون والدائنون الاخرون.
- خصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الاموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ب- **الميزانية الوظيفية:** الميزانية الوظيفية هي أداة التحليل المالي تقيم الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية (الاجمالية) لتدفقات الايرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي (التمويل، الاستثمار) أو الاستغلال[1].

- **عناصر الميزانية الوظيفية:**

- الدورة الطويلة لتمويل التثبيثات: إن رفع رأس المال أو اللجوء الى القروض يحدد طريقة التمويل في المؤسسة على عدة سنوات.
- رفع رأس المال والاقتراض يمثل موارد ثابتة.
- تحقيق استثمار يحدد لنا هيكلة المؤسسة على المدى الطويل، حيث الاستثمار يعتبر استخدامات ثابتة.

- **الدورة القصيرة للاستغلال:** تتمثل في عملية الاستغلال المتعلقة بالشراء، الانتاج والبيع والذي تترتب عليها حقوقا على الزبائن وديونا اتجاه الموردين.

- **الميزانية الوظيفية المختصرة:** يتم اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة انطلاقا من مجاميع الميزانية المحاسبية كما يلي[2]:

بالنسبة لجانب الاصول: مجموع المبلغ الاجمالي للأصول غير الجارية يمثل الاستخدامات الثابتة:

- أصول متداولة للاستغلال

[1] بن لعور بوعلام و العزاري محمد ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2013 ، ص167.
[1] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق ص 31.

[2] بن لعور بوعلام والعزاري ن مرجع نفسه ص 169.

- أصول متداولة خارج الاستغلال
- خزينة الاصول

بالنسبة لجانب الخصوم: مجموع رؤوس الاموال الخاصة يسجل ضمن الموارد الخاصة مع اضافة مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة لجانب الاصول.

الخصوم غير الجارية: تمثل الديون المالية في الميزانية الوظيفية (اقتراضات لدى مؤسسات القرض).

الخصوم الجارية: تمثل الخصوم المتداولة وتقسم في الميزانية الوظيفية لأغراض التحليل الى خصوم جارية للاستغلال وهي الديون غير المالية المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة (موردو المخزونات، الضرائب على رقم الاعمال)

خصوم جارية خارج الاستغلال: وهي الديون غير المالية التي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة (موردو التثبيثات، الضرائب على نتائج).

خزينة الخصوم: تمثل الخزينة السالبة مثل السحب على المكشوف (المساهمات البنكية الجارية) .

ج- **قائمة الدخل:** تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات، أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة أو خسارة تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من نفقات، يمكن الاستدلال من كشف الدخل على حجم الأرباح المحتجزة ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية. [1]

[1] عدنان تايه النعيمي ، مرجع نفسه ص 25.

يمكن إعادة ترتيب الاعباء حسب الوظائف أي وفقا لتقسيم مصالح وأنشطة المؤسسة على النحو التالي[1]:

1. وظيفة الشراء: تشمل مجمل المهام المتعلقة بشراء البضائع والتموينات الاخرى ..، والتي تحتاج اليها المؤسسة للقيام بنشاطها الاستغلالي العادي.

2. الوظيفة التجارية: وتشمل كل المهام المتعلقة ببيع البضائع من إعداد الفواتير وتسليم المبيعات للزبائن والاشهار والبحث عن الزبائن.

3. الوظيفة الادارية: وتشمل كل المهام المتعلقة بتسيير المؤسسة والتنسيق بين مختلف وظائفها.

4. وظيفة الانتاج: تشمل مجمل المهام المتعلقة بإنتاج المنتجات بداية من استعمال المواد الاولية واللوازم وانتهاء بتصنيع المنتجات الموجهة للبيع.

المبحث الثالث: ماهية البنوك

يعتبر البنك التجاري من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

إن البداية الاولي للعمليات المصرفية تعود الى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق م أما الإغريق قد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات حفظ الودائع ومنح القروض .

[1] بن لعور بوعلاموالعزاري محمد ، مرجع سابق ص 160.

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود الى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في برشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثوق بها وهي لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل اصدار شهادات إيداع رسمي وبمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة[1].

المطلب الثاني: تعريف وأنواع البنوك التجارية

أولا: تعريف البنوك التجارية

- **التعريف الأول:** البنك كلمة ايطالية مأخوذة من (banco)، وهي المنضدة أو الطاولة، وسبب التسمية يرجع إلى أن الصراف في العصور الوسطى كان يجلس في الأماكن العامة على طاولة يبيع ويشتري العملات المختلفة، وثم تطور هذا العمل في صورة البنوك الحديثة، وأول بنك منظم أسس في مدينة البندقية في إيطاليا سنة 1157 م ثم توالت البنوك والمصارف، وأخذت تطور أعمالها المصرفية؛
- **التعريف الثاني:** يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: «أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون «وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:
- جمع الودائع من الجمهور؛
- منح القروض؛

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في الاقتصاد والنقود والبنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992، ص 24.

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها .

ثانيا: أنواع البنوك التجارية: تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

- **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:**

1-البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة، أو في إحدى المدن الكبرى، ونشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية تباشر للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الآجال كذلك تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.

2-البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية، مثل محافظ معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها[1]، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه.

- **من حيث حجم النشاط:**

1-بنوك الجملة: ويقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2-بنوك التجزئة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى للاجتذاب أكبر عدد ممكن وتتميز هذه البنوك بما تتميز به فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، جار المناهج ، عمان ط1 ، 2007 ص 32.

- **من حيث عدد الفروع:**

1-البنوك التجارية ذات الفروع: وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونيا، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة، وليس للقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

2-بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير لحجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة[1].

3-بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري.

4-البنوك الفردية: وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة.

[1] محمد السعيد أنور ، إدارة البنوك دار الجامعة الجديدة القاهرة الإسكندرية 2005 ص 17.

5-البنوك المحلية: وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، وإذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية وإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله[1].

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التّجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

1-الوظائف التقليدية للبنوك التّجارية: تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التّجارية فيما يلي:

أ- **قبول الودائع:** توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التّجارية بوجه عام تتمثل في:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب):**

- ودائع لأجل
- ودائع بإخطار
- ودائع التوفير

ب- تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئَي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- قروض بضمانات مختلفة
- قروض بدون ضمانات

[1] بخزاز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ط3 2007.

2-الوظائف الحديثة للبنوك التّجارية: لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح من هذه الوظائف نذكر[1]:

- تمويل عمليات التجارة الخارجية
- تحصيل الشيكات
- تحصيل الأوراق التّجارية وخصمها
- إدارة محافظ الاستثمار
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير
- التعامل بالعملات الأجنبية
- إصدار البطاقات الائتمانية
- القيام بعمليات التوريق.

المطلب الرابع: اهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان:

1-الربحية: إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها، ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك، ولتعظيم الربح لدى البنك يجب

[1]صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983،ص 131.

عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية، وبمدى تطور خدماته وبزيادة الحوافز المقدمة لعملائه[1].

2-**السيولة:** وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان، ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد[2].

3-**الأمـان:** يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مثل مخاطر التصفية الإجبارية)، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم[3].

---

[1] احمد فريد مصطفي ، محمد فريد عبد المنعم عفر ، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الشهاب ، الإسكندرية ، 2000ص 251.

[2] محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص255

[3] حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003 ،ص207.

المبحث الرابع: أساليب وأدوات التحليل المالي

المطلب الأول: وظيفية، دور المحلل المالي وخصائصه

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما: [1]

- **المظهر الفني:** ويعني استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة للقيام باحتساب النسب المالية، وإعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم ومقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى.

- **المظهر التفسيري:** ويهدف إلى القيام بعملية فهم وتفسير النتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بخلفية المؤسسة، والمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة، التي تكون على النحو التالي:

خلفية المؤسسة وتشمل ما يلي[2].

- شكلها القانوني.
- ملكيتها.
- إدارتها.
- طبيعة نشاطها.
- المنافسة.

المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة: ممثلا بما يلي:

- خصائص الصناعة التي تنتمي إليها.

---

[1] عبد الحليم كراجة و اخرون ، الادارة والتحليل المالي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ،ص 142.

[2] عبد الرحمان حمزة شمس الدين ، دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغا ، نم 20016 ، ص 16.

- مركز المؤسسة في الصناعة.
- السوق الذي تعمل فيه.
- الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها.

خصائص المحلل المالي: للمحلل المالي عدة خصائص متنوعة نذكر منها[1]:

- أن يكون لطيفا ومحبا للآخرين، ولديه ميل لإنشاء العلاقات معهم.
- أن يكون تفكيره منظما وعقله بارعا في تحليل وتصنيف الأشياء.
- أن يكون لديه ميل طبيعي للاستفسار عن كل ما يحيط به.
- أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات.
- أن يكون لديه بعد نظر عند دراسته.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة التوازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد الدائمة، وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة، وحجم الأصول مع الديون قصيرة الأجل وما تعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي الأدنى إلا أن ما يعاب على هذه القاعدة أنها تهمل عامل الزمن خاصة في الجزء السفلي للميزانية المالية هماك بعض الأخطار والتي قد ينجر عنها خسائر يمكن أن تتعرض لها الأصول المتداولة.

1 ـ رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) FR : يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي،

[1] ايمن الشنطي ، المرجع السابق ص 129.

خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويحسب رأس المال العامل بأحدى العلاقتين التاليتين:

في الأجل الطويل: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

في الأجل القصير: رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل

حتى و أن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر[1].

بالزيادة:

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل.
- التنازل عن بعض الأصول الانتاجية.

بالنقصان:

- إقتناء أصول انتاجية جديدة.
- تسديد القروض طويلة الأجل.
- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

أنواع رأس المال العامل: لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمى رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي إما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:

[1] مبارك لسوس ، االتسير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص .33.

- **رأس المال العامل الخاص:** يبين مقدار الاموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين عن تمويل الأصول الثابتة، دون الاستعانة بالقروض طويلة الاجل والموارد الاجنبية، ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

رأسمال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الاجنبي:** يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها مواردا مالية متاحة عند الضرورة.

رأس المال الأجنبي = مجموع الخصوم – أموال الخاصة

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة ويكتب رأس المال العامل الاجمالي بالعلاقة التالية: [2]

رأس مال اجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

2 ـ احتياجات رأس المال العاملBFR : درست احتياجات رأس المال في الأجل القصير وتصبح ديونا قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها، وتسمى موارد دورة الاستغلال بينما الاصول المتداولة التي لم تتحول سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فالاحتياج في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا

[1] مويحي الياس ، مرجع سابق ص 22.

[2] نوبلي نجلاء ، استخدام المحاسبة في تحسين الأداء الامالي للمؤسسة الاقتصادية ، ريالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 ص 120.

مباشر بدورة الاستغلال التي لم تعطى من طرف الموارد الدورية أو احتياجات رأس المال العامل تمثل احتياجات تمويل مكملة ومرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة[1].

ويكتب رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل

3 ـ الخزينة T: تعرف الخزينة الصافية على انها تمثل ذلك الفائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيثات واحتياجات رأس المال، تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين [2]:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

يمكن أن تأخذ الخزينة بعض الحالات التي تتمثل فيما يلي:

أ- **الخزينة الموجبة:** في حالة وجود فائض في الخزينة يجب على المسير المالي أن يوظف الفائض من الاموال ليحقق عائدا للمؤسسة في المدى القصير، مع مراعاة الحد الادنى للسيولة حتى لا تقع في صعوبات التسديد، لأنه يتوجب على المسير استثمار هذا الفائض للحصول على عوائد مربحة بدلا من تركها مجمدة في الخزينة.

ب- **الخزينة سالبة:** المؤسسة في هذه الحالة تحقق عجز في الخزينة، يعنى هناك عجز تمويلي لعدم قدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها، حيث يتطلب من المسير البحث عن موارد اضافية جديدة لتغطية هذا العجز كاللجوء الى قروض بنكية.

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين مرجع سابق ص 34.

[2] نوبلي نجلاء ، مرجع سابق ص 122.

ت- **الخزينة معدومة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل يساوي احتياجاته، هذه هي الحالة المثلى للمؤسسة، تعنى بأن المؤسسة حققت توازن مالي حيث أنها تتوفر على سيولة مساوية لقيمة التزاماتها المالية أي لا توجد سيولة مجمدة ولا عسر مالي.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

النسب المالية هي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، ويتم التركيز فيه على استقصاء ودراسة قيم العناصر الظاهرة في البيانات المالية والمحاسبية في المؤسسة موضوع التحليل.

- **تعريف النسب المالية:** هناك عدة تعاريف للنسب المالية نذكر منها:

هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وأيضا تسمى بالنسب المرجعية و يمكن تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة.

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة و منظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة[1].

- **نسب السيولة:** تستعمل نسب السيولة للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الاجل، أي أنها تهدف الى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره.

وتقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب الأربع:

- **نسبة السيولة العامة** : توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الاجل، هذه النسبة يجب ألا تقل عن 1 وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش

[1] عدنان نعيمي تايه واخرون مرجع سابق ص 83.

أمان بالنسبة للمؤسسة، وذلك يدل على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد[1]، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة الجاهزة:** توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل) 100

- **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق دون اللجوء إلى بيع مخزن، هاته أي هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى السيولة التامة، وتكون محصورة في المجال التالي:

0.3 > نسبة السيولة المختصرة > 5.0 وتحسب كما يلي[2]:

نسبة السيولة المختصرة = (القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة) / الديون قصيرة الاجل

المطلب الرابع: مزايا ومحددات النسب المالية

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الادب المحاسبي، وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الارقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات يوجد بينهما تباين كبير في الاحجام وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي الى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل.

[1] منير إبراهيم هندي ، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء دار المعرفة الجامعية ، مصر 2011 ص 148.

[2] يوسف قريشي وارخون ، التسيير المالى الإدارة المالية ، دار وائل للنشر ، الأردن 2006 ص 116.

وبشكل عام تعتبر النسب المالية أداة تحليلية مفيدة إذا كان ذلك ممكنا، وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية[1]:

- النسب المالية معنية فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المؤسسة الاقتصادية.
- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تلجأ الادارة الى اتخاذ إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية.
- تتأثر النسب بإختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية للشركات تتبع إجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل، لأن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير قابلة للمقارنة.

[1] محمود الخلايلة ، التحليل المالي باستخدام البيانات المالية ، ط 2 ، الاردن ، 1998 ، ص . 46.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق في دراستنا في الفصل الاول حيث يعتبر التحليل المالي أداة لتقييم وتشخيص أداء المؤسسة، وذلك من خلال التعرف على أهم السياسيات المالية التي تتبعها، فالتحليل المالي يعتمد على النسب والمؤشرات المالية لإعطاء معلومات اكثر دقة، وهو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية التي تستخدم كأسلوب لاتخاذ القرار الصائب والسليم لتمكين المؤسسة من تحسين وضعية المالية، حيث يعتبر القرار أمر ضروري داخل المؤسسة ليمكن من مراقبة نشاط المؤسسة .

الفصل الثاني:

الإطار النظري لإتخاذ القرار بمنح القروض

تمهيد:

إن اتخاذ القرارات هي عملية جوهرية في الإدارة، ولهذا فهي تقع على عاتق القادة الإداريين في كل المستويات التنظيمية، فالقرارات تمثل صلب العملية الإدارية وجوهرها، إذ يتوقف على مدى نجاحها نجاح المؤسسة في تحقيقها للأهداف المنشودة.

وحيث أن العملية الإدارية تعني إدارة وممارسة وظائف التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه فإن كل عملية من هذه العمليات تنطوي على قرار، وكل قرار يشتمل على جمع البيانات والبحث عن البدائل، واختيار أفضلها. فاتخاذ القرارات إذن ليست وظيفة في ذاتها، وانما وسيلة القائد الإداري في القيام بوظائف الإدارة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات**
- ✓ **المبحث الثاني: أنواع القرارات وأهم وظائفها**
- ✓ **المبحث الثالث: ماهية القروض**

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات

المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرارات

1-تعريف اتخاذ القرار:

يتخذ الفرد في حياته اليومية عددا من القرارات، سواء في ذلك الطالب حين يختار الشعبة التي يريد أن يتخصص فيها، وسائق السيارة عندما يحدد وجهته ويختار الطريق التي توصل إليها، فهناك العديد غير هؤلاء يفاضلون ويختارون ويتخذون قرارات عديدة.

فإذا وسعنا نطاق الدراسة وتركنا الأفراد وأخذنا المؤسسات باختلاف أنواعها، فإن عملية اتخاذ القرار تصبح أكثر أهمية، ذلك لأن القرار لا يتعلق بشخص واحد وانما يتضمن عدة أفراد أو جماعات، ويشمل عدة جوانب بعضها فني والآخر تنظيمي ومالي وقانوني...الخ.

فالقرارات التي يتخذها المدير تؤثر كثيرا على وضعه الوظيفي وتقدمه وتؤثر أيضا على الجماعة التي يشرف عليها، ولها تأثيرها على عمل المؤسسة عامة.

القرار لغة: هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف. كما عرف القرار على أنه"...يعني اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج، أو الحل الأفضل- الأحسن- من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة...".

القرار اصطلاحا:

- **القرارDECISION:** هو "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة، واختيار الحل الأمثل من بينها".[1]

[1] ابراهيم عبد العزيز شيحا، **أصول الإدارة العامة**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1993 ، ص341 .

هو" اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة".

ويعرف كذلك بأنه:" اختيار أنسب وليس أمثل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة"، كما عرف أيضا بأنه:"... ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما".[1]

- عرفه برنارد على أنه: عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر. [2]
- والقرار يعرف أيضا بأنه: الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.
- HARRISON ويعرفه بأنه: "مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل إنجاز هدف معين".

والمعنى العلمي لاتخاذ القرارات هو اختيار بديل معين من بين بدائل مختلفة للسلوك أو التصرف فاتخاذ القرار إذا هو عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار أفضل بديل يقود إلى تحقيق الهدف.

فجميع التعاريف تؤكد على أن القرار يقوم على عملية المفاضلة، وبشكل واعي ومدرك، بين مجموعة بدائل أو حلول) على الأقل بديلين أو أكثر(متاحة لمتخذ القرار

---

[1] حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص99 .

[2] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ط1 ، ص83 .

لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار.

المطلب الثاني: أهمية اتخاذ القرارات

1-أهمية اتخاذ القرارات:

تتبع أهمية اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد وجماعات، ومنظمات إدارية صغيرة وكبيرة، محلية ودولية، هذا بالإضافة إلى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية.

2-1- أهمية القرارات من الناحية العلمية: تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.

- تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.
- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة في المنظمة.
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

2-2- أهمية القرارات من الناحية العملية:

تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات، والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة.

تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الادارية المطلوب تحقيها وانجازها بأسلوب علمي وعملي.

تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الادارية.

المطلب الثالث: مميزات اتخاذ القرارات

من بين الخصائص التي تميز عملية اتخاذ القرار ما يلي: [1]

1-**عملية قابلة للترشيد:** ذلك أن هذه العملية تقوم على افتراض أن ليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد، كما أن عملية اختيار البديل الملائم تتم على خطوات متعددة ومختلفة، وتحت تأثير ضغوط وعوامل متباينة الأمر الذي يجعل من غير الممكن من الناحية العلمية وجود معلومات دقيقة وتنبؤ دقيق بالأحداث تمكن متخذ القرار من اختيار البديل الأمثل، بالاضافة إلى تعدد الأهداف وتداخلها وتعارضها أحيانا يبعد هذه العملية عن اعتبارها عملية حسابية قابلة للقياس والتحديد الدقيق.

[1] دحمان إدريس: تأثير تغير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار، مع دراسة استطلاعية للمحاسبين ومحافظي الحسابات، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014-2015، ص87.

2-**عملية اتخاذ القرار بتأثير العوامل الإنسانية والاجتماعية:** هذه الصفة نابعة من كون هذه العملية تتأثر بسيكولوجية نابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين، وجميع الأشخاص الذين يساهمون في اتخاذ القرار أو يؤثرون به وهذا ما أكده سيمون Simone في قوله: "ليس هناك قرار إداري يتخذ في أي مؤسسة بعيدا عن تأثير العديد من الأفراد".

3-**عملية تمتد من الماضي إلى المستقبل:** تعتبر القرارات الإدارية وبالأخص القرارات المتكررة مجرد امتداد لقرارات اتخذت في السابق وبالتالي لا يمكن عزل هذه القرارات عن سابقتها لأننا قد نجد قرارات مرتبطة جدا بقرارات اتخذت من قبل بالإضافة إلى نتائج القرارات المرتقبة في المستقبل لذلك يجب التدقيق في معرفة درجة التأكد من نجاح هذه القرارات في المستقبل.

4-**العمومية والشمول:** فهي تتصف بالعمومية من حيث نوع القرارات وأسس وأساليب اتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المؤسسات الإدارية، فهي صالحة للتطبيق على المؤسسات التجارية أو الصناعية أو الخدمية وقد عبر عنها هايمان وهلجرت **Haiman and hilgert** بقولهما: "أن جميع المديرين بغض النظر عن مراكزهم في تدرج المستويات الادارية ينبغي عليهم أن يسلكوا نفس المنهج الأساسي لحل المشكلة أو اتخاذ القرار، وأن الفرق الوحيد هو أن القرارات التي تتخذ على مستوى الإدارة المباشرة أو التنفيذية غالبا ما تكون أبعد مدى وأوسع منطلقا من حيث عدد الأشخاص والمواقع التي تتأثر بها".[1]

5-**عملية ديناميكية مستمرة:** تبرز صفة الحركية من خلال كون هذه العملية تنقل من مرحلة لأخرى وصولا إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار، كما أن المشكلة

[1] نواف كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار السابع، 2007، ص88.

محل القرار غالبا ما يكون طابعها التغيير المستمر من مرحلة لأخرى حسب متغيرات وظروف معينة كتغير نوعية وكمية المعلومات المتاحة لمتخذ القرار مثلا.

6-**عملية مقيدة وتتميز بالبطء أحيانا:** هذه العملية مقيدة وليست مطلقة وهذه الصفة نابعة من كون متخذ القرار يخضع لقيود متعددة وهو بصدد اتخاذ القرار بعضها قانونية وبعضها نابع من الضغوط التي يتعرض لها وبعضها نابع من المرؤوسين.

7-**الصعوبة والتعقيد:** بما أن القرار المتخذ تحقق نتائجه في المستقبل نلجأ إلى أساليب التنبؤ والتخمين لكن التغيير المستمر وعدم الاستقرار العوامل المؤثرة فيه يؤدي إلى صعوبته وتعقيده. [1]

المطلب الرابع: مراحل وخطوات عملية اتخاذ القرار

يمر اتخاذ القرار بعدة مراحل حيث قام سيمون simone بتحديد ثلاث مراحل لاتخاذ القرار: التحري، التصميم، الاختيار، إلا أن هذه الخطوات الثلاث لا تغطي عملية اتخاذ القرار بكاملها إذ يجب أن تمر بمراحل عديدة، يمكن ترتيبها كما يلي:

أولا: تحديد المشكلة: تعد تحديد المشكلة جزئا أساسيا في مرحلة جمع المعلومات، وهي تعرف على أنها الفارق بين الوضع الحالي والموجود وبين الأوضاع أو الحالات المرغوب أو المأمول فيها، أي الفارق بين ما هو كائن وما نود أن نتمنى أن يكون موجودا، والفرد الذي يقوم بتحديد المشكلة لا بد وأن يكون في ذهنه نموذجا للحالة أو الموقف المرغوب فيه والذي يسعى للوصول إليه، ثم يقود الفرد بمقارنة هذا النموذج مع ما هو موجود فعليا، ثم يحدد الفروق فيما بينهم، ثم يقوم بتقييم هذه الفروق لكي يحدد ما إذا كانت هذه الفروق تمثل مشكلة أم لا.

[1] نواف كنعان: اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص89.

حيث قام "باوند Bawnd" بتحديد أربع نماذج يمكن استخدامها لخلق التوقعات المرغوبة والتي يتم قياس ما يوجد في الواقع عليها: [1]

- النموذج التاريخي: وفيه يمكن تنمية التوقعات بناءا على الخبرة السابقة.
- النموذج التخطيطي: وفيه تكون الخطة مجموعة من التوقعات.
- النموذج المبني على افراد أو قطاعات أخرى في التنظيم مثل المشرفين المرؤوسين وأقسام أخرى...الخ.
- نماذج تستمد من خارج التنظيم مثل المنافسين والمستهلكين وبعض المنظمات المخصصة في تنمية التوقعات.

من المفاهيم الهامة التي يمكن استخلاصها من أفكار باوند أن المدير أو متخذ القرار أو الفرد المكلف باكتشاف وتحديد المشكلة ينبغي أن يكون في ذهنه نموذجا يمكنه من هذا الاكتشاف أو التحديد، ومع أي تغير في هذا النموذج كان أبعاد المشكلة وتحديدها سوف يتغير.

ثانيا: تحليل المشكلة: يشمل تحليل المشكلة تقييم عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على أنشطة المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وبعد ذلك متابعة عوامل البيئة الخارجية المؤثرة على أنشطة المؤسسة، كل على حدى وعلى المستوى العام والتشغيلي لتحديد الفرص والمخاطر السائدة فيها، وبعد ذلك يتم تحديد حجم الفجوة الاستراتيجية بين الفرص والمخاطر السائدة في البيئة الخارجية ونقاط القوة والضعف المتوافرة لدى المؤسسة ككل، وفي كل نشاط من أنشطتها كل على حدى.

[1] إسماعيل محمد السيد: نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة الطبع، ص218-219.

إن معظم القرارات تتم على أساس معرفة غير كاملة، إما بسبب عدم توافر المعلومات أو أن الحصول عليها يكلف الكثير من الوقت والجهد والمال، وليس من الضروري معرفة كل الحقائق لاتخاذ قرار سليم، ولكن من الضروري معرفة ما هي المعلومات الناقصة حتى يمكن تقدير درجة الخطر التي ينطوي عليها القرار ومدى دقته. [1]

ثالثا: تحديد مجموعة بدائل الحلول: يعتمد المدخل العلمي في البحث عن بدائل على تحليل المشكلة أي تجزئتها إلى أجزاء صغيرة وربما يربطها بعضها ببعض لمعرفة علاقة أجزاء المشكلة ببعضها، وهنا تظهر إمكانية التوصل إلى حلول عديدة قد تحل أجزاء من المشكلة، ويقصد بالبدائل أو الحلول البديلة أي يصنع متخذ القرار مجموعة من الحلول أو الخطط البديلة والتي يصلح كل منها بدرجة معينة وكيفية محددة للوصول إلى أهداف مطلوبة.

من أجل أن نعتبر أي حل كبديل يجب أن يتوفر فيه شرطان: [2]

أ- أن يساهم الحل البديل في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار.

ب- أن تتوافر إمكانيات لتنفيذ هذا الحل حال إختياره دون البدائل أخرى.

رابعا: تحليل البدائل وحل النموذج: تتطلب هذه المرحلة دراسة كاملة عن كل بديل والتي تتضمن تحديد النتائج الايجابية السلبية وفق معايير محددة مثل إمكانية التنفيذ، مناسبة الوقت مدى استجابة المرؤوسين، الزمن الذي يستغرقه تنفيذ بديل ما، تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار، كما تفيد في تقليص عدد البدائل وذلك بعد طرح واهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية.

---

[1] رزيقة مخوخ: استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية مع دراسة مجموعة المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتورة، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص67.

[2] نواف كنعان: مرجع سبق ذكره، ص 144.

خامسا: اختيار الحل الأفضل: يقوم متخذ القرار باختيار البديل المناسب بعد الحصول على مخرجات الصناعة القرارية من خلال عدد البدائل التي تم تحديد عيوبها ومزاياها، ويجب مراعاة الدقة والموضوعية في الاختيار وعدم التحيز نحو أو ضد بديل ما وليس بالضرورة أن يختار متخذ القرار البديل صاحب أعلى مزايا ولكنه قد يختار بديلا آخر ذو مزايا أقل.

المبحث الثاني: أنواع القرارات وأهم وظائفها

المطلب الأول: وظائف اتخاذ القرار

يرتكز ترشيد القرار الاستثماري على تحديد الاستراتيجية التي يتم العمل بها بشأن الاستثمارات المستقبلية، ويتميز القرار في مجال الاستثمارات الرأسمالية والأدوات المالية الأخرى بعدم القدرة على تحديد العائد بدقة نظرا لوجود هامش واسع من التقدير المعتمد على التنبؤ، ولذلك فإن العائد المتوقع الحصول عليه يختلف في ضوء درجات المخاطر المرتبطة به، وحتى يكون القرار الاستثماري ذو كفاءة يجب إتباع أسلوب التخطيط والتحليل، ويرتبط ذلك بتحديد الأهداف والسياسات وتخصيص الأموال واختيار الأدوات الاستثمارية وكيفية إدارتها. [1]

ولترشيد قرار الاستثمار، ينبغي إتباع مجموعة من الخطوات تتمثل في: [2]

1- **الخطوة الأولى:** تتمثل في تحديد سياسة الاستثمار والمفاضلة بين استراتيجية الإدارة الخاملة والفعالة، أي مدى تطبيق استراتيجية المضاربة في الاستثمار، ويتطلب اعتماد أسلوب المضاربة البحث عن أدوات استثمارية تكون أسعارها غير نمطية) أسعارها في السوق أقل من قيمتها الحقيقية (بهدف الحصول على عائد مرتفع من خلال تقبل درجة مخاطر عالية، أما سياسة عدم المضاربة، فتعرف بسياسة الإدارة الخاملة، وهذه الاستراتيجية تهدف إلى الحصول على عوائد مستقبلية معقولة ترتبط بمخاطر محتملة، وتكون على معدلات منخفضة عادة؛

---

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2009 ، ص،48 .

[2] خالد أحمد القصاص، **ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014-2015 ص95.

2- **الخطوة الثانية:** تكون من خلال تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ سياسة الاستثمار، وتوزيعها على الأدوات المتاحة وتحديد الأهمية النسبية المرجحة لهذه الأدوات إلى إجمالي رأس المال المتاح، وخاصة إذا كانت لمستثمر واحد أو لمحفظة واحدة.

إن تحديد الأدوات الاستثمارية وتخصيصها يشمل مفردات عناصر الأصول في المحفظة والنسبة المرجحة لكل أصل منها، وذلك لتحديد المخاطر والعوائد، وعليه، فالأمر يتطلب تحديد مبادئ مخاطر الاستثمار والتي تكون من خلال قياس المخاطر وادارتها، ويرتبط ذلك بأهداف إدارة المحفظة الاستثمارية، فإذا كان الهدف هو تسييل الأصول خلال فترة معينة، سيتم اختيار أدوات تتلاءم مع هذا الهدف، وحتى يتم اختيار الأصول التي تتكون منها المحفظة، لابد من تحديد أفق الاستثمار؛

3-**الخطوة الثالثة:** تتمثل في كيفية إدارة المحفظة، أي هل يتم الاعتماد على الإمكانيات والاستعانة بأطراف خارجية كالمستشارين، لأن القرار الذي سيتخذ سواء كان قرارا بيع أو شراء يعد المفتاح للعوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ظل المخاطر المرتبطة بها؛

4-**الخطوة الرابعة:** تتم فيها عملية اختيار الأدوات الاستثمارية فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التي تتخذ بشأن الأدوات المالية، فهي إما أن تكون قرارات شراء، إذ يتخذ المستثمر قرار الشراء عندما تكون القيمة الحقيقية للأداة الاستثمارية أكبر من سعرها في السوق، أو قرار البيع في حالة العكس، أو قرار عدم التداول الذي يؤخذ به في حالة كون القيمة الحقيقية للأداة الاستثمارية مساوية لسعرها في السوق.

المطلب الثاني: نظريات اتخاذ القرار

1-النظرية التقليدية (الكلاسيكية): اعتمد الفكر التقليدي في عملية اتخاذ القرار على منطلقات تتبع من(نموذج الرجل الاقتصادي) الذي يستند في اتخاذ القرارات إلى العقلانية أو الرشد، وتقوم على فكرة أساسية مفادها أن الفرد يستهدف في اتخاذه للقرار تحقيق الربح مما يعني ضرورة اختيار البديل الأفضل لمعالجة المشكل، وتعتمد هذه النظرية على قابلية الفرد على تحديد المشكلة بشكل دقيق وحصر جميع البدائل الممكنة للمعالجة بشكل عقلاني ورشيد.

وينظر هذا الاتجاه إلى متخذ القرار على أنه إنسان رشيد يتمتع بالقدرة على وضع الرأي السديد والمبني على معرفة تامة للمشكلة والبدائل والمقاييس والتقويم والاحتساب والاختيار. [1]

إلا أن هذه النظرية تعرضت لعدد من الانتقادات أهمها:

- تفترض أن متخذ القرار يعمل ضمن نظام مغلق بعيدا عن تأثيرات البيئة الخارجية للمؤسسة التي تتميز بالتغير المستمر، ويرجع رفض فكرة النموذج المغلق إلى ظهور مفهوم النظام المفتوح الذي يركز على أهمية المحيط في المؤسسة.
- كون متخذ القرار فردا يتعامل مع جماعة متعددة الأطراف(بيئته الداخلية والخارجية) فهو يتأثر بها ويؤثر فيها هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن كل حالة من حالات اتخاذ القرار قد تحتوي على أهداف متعددة ومتناقضة، مما يجعل عملية الرشد في اتخاذ القرار لتحديد الحل الأمثل أمر غير مضمون. [2]

---

[1] شهرزاد محمد شهاب موسى، **القدرة على اتخاذ القرار**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ط1 ، ص38.

[2] خالد بوشارب، **دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2014 ، ص ص18-20.

2-**نظرية العلاقات الإنسانية:** هدفت هذه النظرية إلى الدور الذي تلعبه العلاقات الانسانية في السلوك التنظيمي للمؤسسة، وقد اكتشفت هذه النظرية أهمية العوامل الاجتماعية في الإنتاج، حيث أن تماسك الجماعة له تأثير على إنتاجية العمال وسلوكهم، ومن ثم استنتجت بأن التغيرات التي تؤثر في السلوك التنظيمي تتمثل في:

- القيادة ونمط الإشراف داخل المؤسسة.
- الاتصالات ودور التنظيمات غير الرسمية في فعالية التنظيم.
- المشاركة من خلال إدماج العمال في عملية التسيير واتخاذ القرارات.

3-**النظرية السلوكية:** اعتمدت هذه النظرية في دراسة سلوك الفرد أثناء العمل، إذ تؤكد على أن متخذ القرار كفرد له أفضلياته الخاصة به، وهو يتأثر بالقيم والعادات والتقاليد، إلى جانب ما يتسم به من دوافع لا شعورية ومهارات ومشاعر وكل هذه تؤثر في عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى ذلك، أن متخذ القرار يواجه معلومات غير كاملة عن الموقف، وعن البدائل الممكنة، وعن نتائج كل بديل، وقد برز هنا مفهوم "الرشد المحدود" الذي يؤكد على أن متخذ القرار، وفي ضوء عدم اكتمال المعلومات، يحدد عددا قليلا من البدائل ويتوقع عددا قليلا من البدائل ويتوقع عددا قليلا من النتائج لكل بديل للوصول إلى هدف غير مصاغ بدقة. وهذا يعني أن متخذ القرار إذا استهدف الرشد فإنه يعمل ضمن تلك التي تؤدي إلى تعظيم النتائج، وبالتالي فإنه عندما يبحث عن الحلول المرضية فإنه يكتفي بعدد محدود من البدائل، لكل منها عدد محدود من النتائج. [1]

4-**النظرية الحديثة:** من رواد هذا الفكر "هيربرت سايمون" حيث يرى "سايمون" أن السلوك الإداري هو نتيجة لعمليات اتخاذ القرارات التي تجري في التنظيم، وبالتالي

[1] سكينة بن حمود، **مدخل للتسيير والعمليات الإدارية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ، ص 191-192.

فإن فهم ذلك السلوك والتنبؤ به يقتضيان دراسة كيف تتخذ القرارات ومعرفة المؤثرات التي تحددها.

وقد قسم "سايمون" صور الرشد في القرارات إلى ستة أنواع فيما يلي:

1-القرار الرشيد موضوعيا: وهو ذلك القرار الصحيح الذي يهدف إلى تعظيم قيمة معينة في موقف معين.

2-القرار الرشيد شكليا: وهو ذلك القرار الذي يعظم طريقة التوصل إلى القيمة المعينة في إطار المعرفة والمعلومات.

3-القرار الرشيد بطريقة واعية: وهو ذلك القرار الذي يقوم على عملية واعية لتطويع الوسائل لتلاؤم الغايات المرجوة.

4-القرار الرشيد قصدا: وهو القرار الذي يقوم على عملية مقصودة لجعل الوسائل ملائمة للغايات.

المطلب الثالث: أساليب وأنواع القرارات الإدارية

تتعدد الأساليب المساعدة لاتخاذ القرارات الإدارية، وان استخدام أحد هذه الأساليب يتوقف على طبيعة المشكلة وعلى طبيعة الظروف المحددة لها، وعلى تقدير المدير ورأيه وكذلك على الإمكانيات المتوفرة لاستخدام، هذا الأسلوب، وتنقسم أساليب اتخاذ القرارات أساليب كيفية وكمية، وهي كما يلي:

1-**الأساليب الكيفية:** توجد العديد من الأساليب الكيفية التي تستخدم في اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي:

أ- **الحكم الشخصي أو البديهة:** إن هذا المعيار في اتخاذ القرار يتضمن نظرة المدير للأمور وتقديره، وتبنى على أسس شخصية غير موضوعية، اذ يستمد حكمه من خلفياته ومعل وماته السابقة.

ب- **الحقائق:** تعد الحقائق قواعد ممتازة في اتخاذ القرارات، وحين توفرها فإن القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية.

ت- **التجربة:** تمثل التجارب السابقة مصدرا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في اتخاذ القرارات وبخاصة إذا كانت التجارب السابقة تمثل مقياسا جيدا لاتخاذ قرارات في مواقف مشابهة، إلا أنها يجب ألا تكون المعيار الوحيد في اتخاذ القرار.

ث- **الآراء:** يعتمد كثير من المديرين في اتخاذ قراراتهم على المنطق المبني على تحليل دقيق للموقف الذي يجابهه أحدهم وهذا يتطلب العديد من البيانات والإحصاءات لاستخراج المناسب منها، وان الاعتماد على الآراء الخارجية أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات وهو أفضل من القرارات الفردية لأنه مبني على المشاركة واعطاء الرأي. [1]

2-**الأساليب الكمية:** هناك العديد من الأساليب والطرق الكمية والإحصائية التي تستخدم في اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي:

أ- **بحوث العمليات:** هي المدخل العلمي لاتخاذ القرارات الخاصة بعمليات المؤسسة، حيث تطبق بحدوث العمليات على الحالات التي تعنى بإدارة وتنسيق التعليمات والأنشطة، ويشمل ذلك جميع أنواع الأنشطة والعمليات في المؤسسات، وتتبع بحدوث العمليات الطريقة العملية في حل المسائل، والتي تبدأ بالملاحظة الدقيقة وتحديد المسألة ثم بناء النموذج العلمي الذي عادة ما يكون نموذجا رياضيا على أن يمثل

[1] شهرزاد محمد شهاب موسى، **القدرة على اتخاذ القرار**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ط1 ، ص38 .

بقدر الإمكان جميع الأبعاد الحقيقية للمسألة في الواقع العلمي وتهدف بحوث العمليات للوصول إلى الحل الأمثل.

ب- **أسلوب شجرة القرارات:** يعتبر من أكثر الأساليب استعمالا لمعالجة مشكلات اتخاذ القرارات، ويعتمد هذا الأسلوب في التحليل على التمثيل البياني لجميع البدائل المتاحة ونتائجها المتوقعة واحتمالات تحقيقها، وتتكون شجرة القرارات من عدد من المراحل تختلف باختلاف حجم ونوع المسألة. [1]

ت- **نظرية المباريات:** تعد نظرية المباريات من الأدوات التي تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات وهي بمثابة تنافس بين منظمين أو أكثر وتعمل بتفكير عقلي رشيد، وتسعى إلى بيان الحل الأمثل الذي تتبناه الإدارة في موقف معين من أجل تحقيق أكبر كسب ممكن وتخفيض الخسائر وعادة يكون نجاح طرف معين على حساب الطرف الآخر.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في صنع اتخاذ القرار

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المختلفة ولذلك ينبغي على متخذ القرار أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، وأهم هذه العوامل ما يلي:

1- **العوامل البيئية الخارجية:** هي العوامل التي تؤثر على القرار الإداري بطريقة غير مباشرة وهي:

- **العوامل الاقتصادية:** هي العوامل المتعلقة بالركود والرخاء والكساد الإقتصادي، ومدى دعم الحكومة للنواحي الاقتصادية وهل هناك تشجيع على الاستثمار إلى المساعدات المالية التي منحتها الحكومة للقطاع الخاص.

[1] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003 ، ط1 ، ص 94.

- **العوامل السياسية والتنظيمية:** هي العوامل المتعلقة بالأحوال السياسية السائدة في الدول مثل استقرار الحكومة في دولة ما وكذلك اللوائح والقوانين التي تحكم هذه الدولة وعلاقتها بالدول المجاورة.

- **العوامل الثقافية:** هي العوامل المتعلقة باللغة والدين، والحضارة ومستويات المعيشة في هذه البلد.

2- **العوامل الداخلية:** هذه العوامل تؤثر على القرار بشكل مباشر وهي:

- ✓ حجم المنظمة.
- ✓ القوانين واللوائح في هذه المنظمة.
- ✓ الموارد المالية والبشرية للمنظمة.
- ✓ العلاقة بين مدراء الأقسام أو الإدارات.

3- **تأثير متخذ القرار نفسه:** هذا العامل من العوامل المهمة لأنه يؤثر على القرار بطريقة مباشرة في بعض الأحيان وغير مباشرة في أحيان أخرى، وهذا يعتمد على طبيعة القرار ومدى ارتباطه شخصيا بهذا المدير ومن هذه العوامل:

- **العوامل السيكولوجية الداخلية:** والتي تتمثل في شخصية القائد وميوله واتجاهاته وقيمه وتاريخه في العمل ونوع الخبرات التي مر بها ومركزه الاجتماعي والاقتصادي خارج التنظيم وحالته النفسية عند اتخاذ القرار.

- **العوامل المؤثرة في متخذ القرار:** مثل الجماعات والعائلة والعادات. [1]

[1] نواف كنعان، **القيادة الإدارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ط1 ، ص393-394.

المبحث الثالث: مفهوم القروض

تضع البنوك التجارية تحت تصرف المؤسسات العمومية مجموعة من القروض المختلفة ترمي إلى تغطية حاجتها من رؤوس الأموال، هذه الاحتياجات تظهر سواء عند نشأة المؤسسة بامتلاكها أراضي ومعدات وتجهيزات إنتاج لممارسة نشاطه مستقبلا أو بعد إنشائها لأنها سوف تحتاج إلى تحديد وسائلها ومعدات لمواكبة التطور التكنولوجي استعدادا منها لإقحامها سوق المنافسة.

المطلب الأول: مفهوم القروض

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية. [1]

القرض المصرفي هو أقدم وابسط صور الاعتماد المصرفي وفيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن في حسابه والعقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة.

ومن المادة 32 من القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 يعرف القرض كما يلي: "القرض هو كل عقد بمقتضاه المؤسسة المتخصصة في هذا المجال بتعهد مؤقت

[1] عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 103-104.

بوضع مبلغ معتبر تحت تصرف شخص طبيعي أو معنوي، مقابل التزام هذا الأخير بالإمضاء".[1]

كما يعرف القرض على انه هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل. [2]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

القرض هو منح أموال (بضاعة أو نقود) من الدائن (المتمثل في البنك) للمدين (المتمثل في الأفراد أو المؤسسات...) أو بعده بمنحها أو يلتزم بضمانه مقابل وعد بالتسديد في الأجل المحدد، فهو وضع الثقة في المفترض على تسديد مبلغ القرض ووقت استرجاعه، وعلى المدين أن يلتزم بتسديد ديونه في الموعد المحدد أي تاريخ استحقاقه والثقة أي ثقة الدائن

المطلب الثاني: خصائص القروض

يتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحد في عدة نقاط وهي: المبلغ، الفائدة، الضمانات والمدة.

1- **المبلغ:** هو مقدار المال الممنوح للمقرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف بمجرد إتمام الاتفاق.

2- **الفائدة:** وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة.

3-**الضمانات:** تتمثل القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهانات عندما لا يستطيع العميل تحديد القرض، تأخذ المؤسسة المقترضة تلك القيم.

---

[1] عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر، عمان،1999، ص31 .

[2] مصطفى عمان، **القانون التجاري** ، **العقود التجارية وعمليات البنوك**، الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص177 .

4-**المدة:** هي الوقت أو الأجل الذي يمنح للمستفيد تسديدها عليه وتصنف إلى 3 أقسام:

- المدة القصيرة لا تتعدى سنتين (18 شهر في القانون الجزائري).
- المدة المتوسطة تتراوح ما بين (18 شهور و7 سنوات).
- المدة الطويلة تتروح ما بين (7 سنوات على الأقل و 20 سنة على الأكثر). [1]

المطلب الثالث: أنواع القروض ومعايير تصنيفها

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة من أهمها: من أهمها الائتمان، الغرض من الحصول على القروض، الجهة المانحة للقروض، المستفيد من القروض، والنشاط الممول.

1- أنواع القروض حسب النشاط الممول: وتنقسم القروض إلى:

أ- **قروض إنتاجية:** هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضادة.

ب- **قروض استهلاكية:** هدفها تشجيع الاستهلاك، وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات، من أجل حيازة السكنات والسيارات....الخ.

2- أنواع القروض حسب الغرض من القرض: تنقسم القروض إلى:

أ- **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.

ب- **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات.

ت- **قروض صناعية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط الصناعي.

[1] مقروب عبد القادر، مادي إبراهيم، **دور البنوك في تمويل وترقية الاستثمارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2004 -2005، ص22.

3- **أنواع القروض حسب المستفيد من القرض:** وتنقسم القروض إلى:

أ- **القروض الخاصة:** إذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصا.

ب- **القروض العامة:** إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تفترض الأموال من المصارف ومن الخارج يكون القرض عاما.

4- أنواع القروض حسب الجهة المانحة للقروض: وهذا التقسيم للقروض هو تقسيمها حسب المصارف، فهناك ائتمان تجاري، ائتمان صناعي، ائتمان.

5- أنواع القروض حسب مدة القرض: التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها، حيث نجد القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

6-أنواع القروض حسب الضمانات المقدمة: والضمان المقدم هو الذي يضمن للمصرف رجوع أمواله الممنوحة كقرض وهو نوعين:

أ- **قروض بضمانات شخصية:** ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون تسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق فمنه نستنتج أن أساس الضمان الشخصي يقوم به المدين شخصيا لكن يطلب طرف ثالث للقيام بدور الضمان، ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة، الضمان الاحتياطي.

ب- قروض بضمانات حقيقية: وهي تلك القروض التي تمنح بضمان معين، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات، والمصرف له صلاحية ببيع الشيء المقدم كضمان وذلك في حالة استحالة استرداد القرض بعد مرور 15 يوم من

تاريخ إبلاغ المدين وتأخذ هذه الضمانات شكلين هما: الرهن الحيازي، الرهن العقاري. [1]

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي:

1- **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة في جذب العملاء والبحث عن القرض لتشويق القروض.

2- **تقديم طلبات الإقراض:** وتقديم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3- **الفرز والتصويت المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات النقدية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الانتمائي وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك الدولة.

4- **التقييم:** يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن منافع التكاليف من منطق معايير التقييم المرفق بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5- **التفاوض:** بعد وضع سياسة الإقراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والني تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض.

6- **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز العقد للتوقيع.

---

[1] مقروب عبد القادر، مادي إبراهيم، **دور البنوك في تمويل وترقية الاستثمارات**، المرجع نفسه، ص23-24.

7- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان إلتزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقسام يتم تحصيل القرض.

9- **التقييم اللاحق:** وهنا معرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة نقاط الضعف لتلاقيها مستقبلا.

10- **بنك المعلومات:** من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن البنوك تعتبر خلية أساسية في بناء اقتصاد أي بلد من خلال تمويل المؤسسات والقطاعات المختلفة، إذ أن عملية منح القروض تتطلب آليات وإجراءات ودراسات محكمة ودقيقة من قبل مصلحة القروض للعدم الوقوع في خطر عدم التسديد، بدءا بالوثائق المقدمة والشروط الأساسية التي يتخذها البنك لمنح القروض إلى الدراسة التحليلية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعكس وضعية المؤسسة من الجانب المالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة منح قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سوف نحاول إسقاط الجزء النظري، لذلك قمنا باختيار واحد من أهم البنوك التجارية في الجزائر، ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية– المجمع الجهوي للاستغلال – لولاية المسيلة، حيث قمنا بمعالجة أحد حالة القرض، من حيث دراسة الملف وكيفية تقدير وتقييم خطر القرض، إضافة إلى الأساليب التي يستخدمها في تغطية المخاطر وقسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك بدر BADR.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمصادر بيانات المقدمة من طرف بنك بدر BADR.

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة البنك: تعريفه و مراحل تطوره و كذا أهداف و مهام البنك.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

نظرا لأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الاقتصادي، نتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى إنشائه ومراحل تطوره.

أولا- نبذة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره: [1]

وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لأسباب منها:

- ✓ المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترتيبه وزيادة مردوديته وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ورفع مستوى معيشة مكان الأرياف؛
- ✓ دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية وتمويل المؤسسات الفلاحية واحتياجات القطاع الفلاحي من بناء السدود وحفر الآبار، واستصلاح الأراضي، إضافة إلى قطاع الصيد البحري والغابات.

- **التعريف بالبنك** BADR :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "**BADR**" هو هيئة تنتمي إلى القطاع العمومي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، يرمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

[1] www.badr bank.net.

وبما أن البنك أصبح تجاريا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 م الذي ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر، فهو يحتوي أكثر من 300 وكالة، و31 مجموعة جهوية محلية.

ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين:

- بنك التنمية الذي ينفذ مخططات وبرامج الفلاحة.
- بنك إيداع وتوزيع الاعتمادات.

➢ **مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية والريفية:**

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بمراحل أساسية وهي:

1-المرحلة الأولى: 1982- 1990م:

خلال هذه المرحة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2-المرحلة الثانية: 1991- 1999 م: بموجب صدور القانون 10/90 الذي ينص على تخصص كل بنك في نشاط معين توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة مع بقائه الشريك ذو الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، كما شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي حيث في:

- ✓ 1991 تطبيق نظام **SWIFT**[1]: تسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ 1992 وضع برمجيات **LOGICIEL SYBU**[2]: مع فروعه المختلفة للقيام بعمليات البنكية.
- ✓ 1999: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.
- ✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.
- ✓ 1996: إدخال عملية الفحص السلكي **Teletraitement**، فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.
- ✓ 1998: بدء العملية ببطاقة السحب ما بين البنوك **CIB (Carte Inter Bancaire)**.
- ✓ 1999: الرفع من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حدة كبيرة وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي.

3-**المرحلة الثالثة 2000-2006:** تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتطوير الاستثمارات المنتجة وقد حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

- ✓ 2000: القيام بالفحص الدقيق لنقاط القوة ولنقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك بالاعتماد على المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

---

[1] نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك، والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف.

[2] شبكة معلوماتية خاصة ببنك بدر BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة.

- ✓ 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام بالبنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها، بغية تحديد مركزة المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها.
- ✓ 2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.
- ✓ 2003: ادخال نظام **SYRAT:** وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المالي للقيم، مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية، إضافة إلى نادي الصحافة.
- ✓ 2004: تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية.
- ✓ 2006: في ماي تم إدخال كل المقاصة الالكترونية وفي سبتمبر ادخال نظام جديد يعرف ب **Tele des virement**.

ثالثا: التعريف بوكالة المسيلة:

أنشأت الوكالة 904 بنك الفلاحة والتنمية والريفية بالمسيلة في فيفري 1983، مع فرعين أخرين في عين الملح وحمام الضلعة الذين بدأ العمل بهما سنتي 1984 و1988م، وتهدف وكالة المسيلة بالنهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة، وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الزراعي.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يحتاج المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة ، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى وبذلك

أصبح لازما على القائمين على البنك بوضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تقرضها البيئة المصرفية.

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق.
- ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع .
- ✓ المشاركة في جميع الادخارات .
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى .
- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها .
- ✓ تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار .
- ✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية .
- ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر إعادة تنظيم إدارة القروض.

- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجيات شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلخصت أهم محاوره في:

- ✓ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك .
- ✓ عصرنة البنك (تقوية تنافسية).
- ✓ احترافية العاملين.
- ✓ تحسين العلاقات مع الاطراف الأخرى.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع (مديرية جهوية) التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية.

ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة **PDG** ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام بالنسبة لقد رأت منح القروض وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية هي:

- ✓ المديرية العامة.

- ✓ المجمع الجهوي للاستغلال.
- ✓ الوكالة المحلية للاستغلال.

أولا: المديرية العامة: هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع إلى مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها ما يلي:

- ✓ مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
- ✓ الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- ✓ مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات .
- ✓ التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسامه ما يلي:

أ- **قسم الاستغلال والنشاط التجاري:** يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

ب- **قسم القروض (القطاع العام والخاص):** هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

ت- **قسم المديونية القانونية:** يتكفل بالقضايا التي يوجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.

ث- **قسم المفتشية العامة:** يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ثانيا: المجمع الجهوي للاستغلال (GRE): هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

1- **المدير**: من أهم وظائفه:

- ✓ عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية؛
- ✓ اقتراح كلما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له؛
- ✓ تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل وتقديم القروض.

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القارارات التي تمس تسيير الفرع.

2- **السكرتارية:** يتم فيها استلام البريد الوارد أو إصدار للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات استقبال مكالمات هاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال أو العملاء أو المدير هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

3- **خلية المراقبة:** تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم بـ:

- ✓ مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات وتدابير الأمن؛
- ✓ تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن؛
- ✓ مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن،

- ✓ المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

4- خلية التكوين: تهتم هذه الخلية بما يلي:

- ✓ تطوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم .
- ✓ توجيه العمال من أجل التكوين.
- ✓ إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.
- ✓ تنظيم الملتقيات.

5- خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات إلى جانب ما يلي:

- ✓ متابعة القضايا التي فيها نازع على مستوى مصالح الفرع.
- ✓ فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات وإقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين.
- ✓ التسيير الجيد لمكتب الفرع.
- ✓ اقتراحات المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

6- نيابة مديرية الشؤون الإدارية: تتكون من عدة مصالح هي:

أ- **مصلحة المحاسبة:** التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومعلومات الإيداع والسحب مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

ب- **مصلحة الوسائل العامة:** تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية كما تتكفل بالنظافة والأمن حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

ت- مصلحة المستخدمين: تهتم بثلاث جوانب:

- ✓ تحضير الأجر الشهري للعمال؛
- ✓ تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترقية؛
- ✓ الشؤون الاجتماعية مثل مصلحة الضمان الاجتماعي.

7-نيابة مديرية القروض والاستغلال: تتكون من المصالح التالية:

أ- **مصلحة القروض:** تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

ب- **مصلحة الاستغلال:** مهمتها إحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب:

- ✓ تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستعمال القروض؛
- ✓ تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، وتساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

ث- الوكالة المحلية للاستغلال: هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة. [1]

(1) https://badrbanque.dz, hour, 13 :30, date, 17/05/2021.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل (1): الشكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

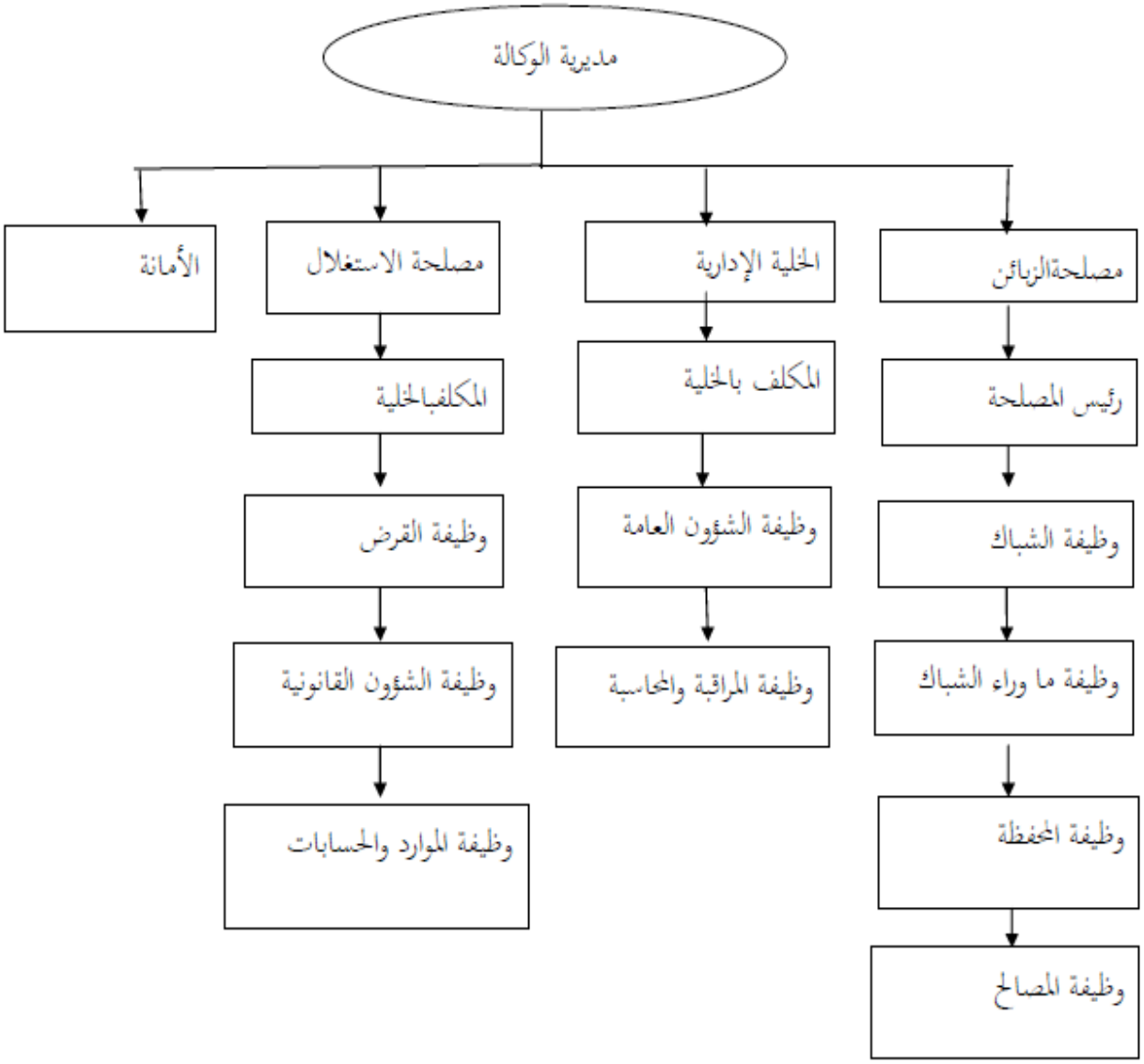

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني :دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك BADR

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات وآليات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجرائها لمنح القرض.

المطلب الأول: الشروط الأساسية لمنح القروض

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم.

أولا: الشروط الأساسية لمنح القروض: هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقترض، وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض ومن بين هذه الشروط نجد:

1-**أهلية الزبون:** يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن استلزم الأمر ذلك.

2-**سمعة العميل:** إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزات على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

3-**القدرة المالية:** إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة البنك البدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

4-**خدمة الاقتصاد:** يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

5-**خدمة المجتمع:** وذلك بأن يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشرط في المشروع أن يخلق بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

6-**الدراسة المالية:** تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

ثانيا: الوثائق الضرورية لمنح القروض: مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي يشرح موضوع القرض.
- ✓ السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها.
- ✓ شهادة الإعفاء من الضرائب.
- ✓ عقد الملكية أو الإيجار.
- ✓ الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع.
- ✓ شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات .

- ✓ مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها.
- ✓ وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات وآليات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هنا كمتابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية وحتى الاجتماعية، وتمر هذه العملية بعدة مراحل:

أولا: مرحلة الاستقبال: حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-استلام الملف: حيث يتكون الملف مما يلي: إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- ➢ طلب خطي.
- ➢ نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .
- ➢ وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- ➢ شهادة عمل أو شهادات أخرى .
- ➢ دراسة تقنية واقتصادية للمشروع .

أما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- ➢ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.

- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع .
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث:

- ❖ نسخة للملكين بالقروض.
- ❖ نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- ❖ نسخة للإدارة العامة.

2-التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

3-تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

ثانيا: مرحلة الدراسة: بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1- قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة، الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية ومالية).

2- دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج).

3- تحديد نوع القرض: على أساس طلب الزبون وملفه.

4- تحديد قيمة القرض:

- إذا كان المبلغ: أقل أو يساوي 2.500.000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

- **2.500.000** دج<المبلغ < 50.000.000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

- أكبر تماما من 50.000.000 دج تتم الدراسة على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- ❖ قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10.000 دج.
- ❖ قرض قصير الأجل يدفع 200 دج.

ثالثا: مرحلة اتخاذ القرار:

- ➢ في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.
- ➢ في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

أ- **الضمانات:**

- رهن حاضر: قبل الاستفادة من القرض مثلا: رهن عقاري.
- رهن غير حاضر: بعد الاستفادة من القرض مثلا: رهن حيازي للعتاد.

ب- **الفاتورة.**

ت- العتاد.

ث- نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50٪ إلى 70 ٪ بالمائة.

المطلب الثالث: دراسة ميدانية لقرض استغلال لدى بنك البدر

في هذا المطلب سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلال (قرض الرفيق) مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال إيضاح أكثر للآلية أو الكيفية التي يتم بها منح قرض استغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية عملنا على الحصول على ملف قرض استغلال (الرفيق) من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الآليات المتبعة للحصول على هذا النوع من الائتمان.

1- التعريف بالمستثمر طالب القرض:

السيد (ق. م) هو مزارع فلاحي في بلدية المسيلة لديه مزرعة مساحتها 6.24 هكتار تحتوي على بناء **80** ومسكن للأغراض الإدارية وعمارة 12.

النشاط: المجال الفلاحي.

القطاع: الخاص.

الجانب القانوني:

- **الاسم الاجتماعي:** استغلال المزارع.
- **الشكل القانوني:** مستثمر فلاحي.

2- نوع القرض المطلوب:

✓قرض قصير الأجل فلاحي (قرض الرفيق) وهو قرض استغلال بمبلغ 3.7.908.000 دج.

✓مدة استرجاعه 12 شهرا.

✓دورية التسديد ثلاثية.

✓تاريخ نهاية فترة استعمال القرض 2015 /05/31.

3- **الغرض من القرض:** لغرض شراء دواجن وتغذيتهم لمدة ثلاث أشهر.

4- **تكوين ملف القرض:** إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من إجراء تقديم هذه القروض، وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والآليات المتخذة من طرف البنك، ولقد اقتربنا من BADR لدراسة حالة طلب قرض استغلال مقدم من صاحب المشروع من أجل شراء دواجن بالإضافة إلى مواد أولية، وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ- **طلب القرض:Demande de credit:** في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، ومدته لا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا القرض (الرفيق) هو قرض استغلال بمبلغ 3.7.908.000 دج لغرض شراء دواجن بالإضافة إلى مواد أولية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

ب- الوثائق الإدارية:

- ✓ السجل التجاري Registre de commerce .
- ✓ تستخرج من مديرية الضرائب Extrait de Role مستخرج الضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة -لاشيء-.
- ✓ البطاقة الجبائية La carte Fiscale .
- ✓ شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour .

ج- **الوثائق التقنية:** وتتمثل في ما يلي:

- ✓ الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.
- ✓ الضمانات الممكن تقديمها .
- ✓ الضمانات (رهن عقار خاص بالمستثمر) لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

د- **الوثائق المالية:** وهي:

- ✓ تركيبات الاستثمار.
- ✓ جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة.
- ✓ مخطط التمويل.
- ✓ الميزانية الافتتاحية التقديرية .
- ✓ الميزانية التقديرية لثلاث سنوات قادمة.

5- دراسة الملف:

في دراسة ملف طلب القرض يقوم المكلف بالدراسات في البنك بدراسة الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من قبل الزبون باستعمال وسائل التحليل المالي كرأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وكذا النسب المالية في مرحلة أولى.

وفي مرحلة ثانية يراقب البنك برقم أعمال الزبون المنجز فعليا ودراسة ملاءته من خلال حركته حسابه لدى البنك حيث يجب أن يكون رقم الأعمال الحقيقي ورقم الأعمال المودع لدى البنك متقاربين.

وقبل إعطاء القرض ينبغي على الزبون إحضار الضمانات بعد إمضاء اتفاقية قرض للاستغلال بينه وبين البنك والتي تحتوي على معلومات عن مقدم طلب القرض (اسمه، عنوانه) ونوع القرض المطلوب من قبلها (قرض بواسطة الصندوق) وتحديد العمولات والضمانات المقدمة وغيرها من الشروط المتفق عليها.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمصادر بيانات المقدمة من طرف بنك بدر BADR.

تمهيد:

يتضمن هذا المبحث الدراسة التطبيقية للموضوع و المتمثلة في دور التحليل المالي في منح الائتمان والتي من خلالها نتعرف على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بالمسيلة، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: عرض البيانات المقدمة من طرف بنك بدر BADR

أولا :عرض للدراسة التحليلية للمستثمر طالب القرض.

جدول (01): تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي

الوحدة دج

البيان	الكمية	المبلغ	مصدر التمويل
تكلفة دراسة المشروع	1	120000.00	أموال خاصة
مصاريف أولية	1	700000.00	أموال خاصة
تغذية الأنعام وحدة	3	5800000.00	أموال خاصة
بني حركة الدواجن+ إدارة	1275 م	20600424.00	أموال خاصة
الإدارة		7655142.51	أموال خاصة
بئر		3850069.86	أموال خاصة
بطارية تربية الدواجن+ نظام جمع البيض		27352000.00	قرض التحدي طويل الأجل
دواجن	38400	20217600.00	قرض الرفيق
تأمينات		17690400.00	أموال خاصة
تغذية لمدة 3 أشهر	4320	2050000.00	قرض الرفيق
كهربائي مولد	1	2050000.00	قرض التحدي
مجموع الاستثمارات		**108280051.11**	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال جدول تركيبات الاستثمار تبين لنا أن المستفيد طلب قرض الرفيق قصير الأجل كقرض استغلال يستعمل لغرض شراء دواجن + مواد أولية بمبلغ إجمالي مقدر ب: 3.7.908.000 دج

جدول رقم (02): مخطط التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحي

الوحدة دج

البيان	المبلغ	النسبة٪
أموال خاصة	3.5.170.051.11	%32.48
قرض طويل الأجل (التحدي)	3.5.202.000	%32.51
قرض قصير الأجل (الرفيق)	3.7.908.000	35.01%
المجموع	**10.8.280.051.11**	**100%**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال جدول مخطط التمويل الخاص بالمستثمر نلاحظ أن تمويل المشروع من مصدرين أساسيين بالإضافة إلى المساهمات الشخصية وهما قرض طويل الأجل(التحدي) وقرض قصير الأجل (الرفيق) قرض الاستغلال.

جدول رقم (03): حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة

الوحدة دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
إنتاج مباع	101184000	101184000	101184000
رقم الأعمال	101184000	101184000	101184000
61– المواد والسلع المستهلكة	82265241	82265241	82265241
62–الخدمات	888890.34	888890.34	936279.37
المجموع الجزئي– 62 (61)	83154131.94	83154131.94	83201520.97
القيمة المضافة	18029868.06	18029868.06	17982479.03
63–تكاليف المستخدمين	1175040	1175040	1175040
64–الضرائب والرسوم	607104	607104	607104
66–تكاليف العمال	2720000	2584000	2454800
68–مخصصات الإهلاك	6273458.71	6273458.71	6273458.71
مجموع التكاليف الاستغلالية	10775602.71	10639602	10510402.71
إجمالي إيرادات الاستغلال	7254265.36	7390265.36	7472076.32
ضرائب على الدخل	725426.54	725426.54	739026.54
النتيجة الصافية للاستغلال	6528838.82	6651238.82	6724868.69
مخصصات الإهلاك	6273458.71	6273458.71	6273458.71
التدفقات النقدية	12802297.53	12924697.53	12998327.40
تسديد الديون	00	00	5867000
التدفقات النقدية الصافية	12802297.53	.12924697.53	7131327.40

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة نلاحظ التدفقات النقدية الصافية للسنة الثانية أكبر من السنة الأولى والسنة الثالثة.

جدول رقم (04): الميزانية الافتتاحية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		راس المال	
مصاريف إعدادية	30644140.74	المساهمات الشخصية	35170051.11
تهيئات وتركيبات	32105636.37		
آلات وتجهيزات النشاط	33152000	الديون	
معدات الكهرباء	2050000	الديون طويلة الأجل	35202000
المتاحات	37907000	الديون قصيرة الأجل	37908000
مجموع الأصول	**108280051.11**	مجموع الخصوم	**108280051.11**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال جدول الميزانية الافتتاحية نلاحظ أن مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم.

جدول رقم (05): الميزانية التقديرية لثلاث سنوات قادمة جانب الخصوم.

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
النتيجة المؤجلة	–	6528838.82	13180077.64
الديون طويلة الأجل	35202000	35202000	29335000
الديون قصيرة الأجل	–	–	–
نتيجة الدورة	6528838.82	6528838.82	6724868.96
مجموع الخصوم	84409997.45	83552128.76	76900889.93

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول نلاحظ أن: الأموال الخاصة في السنة الأولى والسنة الثانية والثالثة متساوية ومجموع الخصوم تأتي السنة الثالثة ثم السنة الثانية ثم السنة الأولى.

جدول رقم (06) الميزانية التقديرية جانب الأصول

الوحدة (دج)

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الاستثمارات			
مصاريف إعدادية	2451531.80	1838648.85	1225765.90
تهيئات وتركيبات	29965260.61	27824884.85	25684509.10
آلات وتجهيزات النشاط	29836800	26521600	23206400
تجهيزات الكهرباء	1845000	164000	1435000
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	**76900889.93**	**83552128.76**	**84409997.45**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول الميزانية التقديرية لجانب الأصول نلاحظ أن مجموع الأصول للسنة الثالثة أكبر من السنة الثانية والسنة الأولى.

-الآن أصبح بإمكاننا جدولة الميزانيات التقديرية المختصرة من جانب الأصول والخصوم على التوالي:

جدول رقم (07): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول:

الوحدة (دج)

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأصول المتداولة	–	–	–
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	**7690889.93**	**83552128.76**	**84409997.45**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول نلاحظ أن: مجموع الأصول للسنة الثالثة أكبر من السنة الثانية والسنة الأولى.

جدول رقم (08): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم

الوحدة (دج)

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
	35170051.11	35170051.11	35170051.11
	35202000	35202000	35202000
النتيجة الصافية	6528838.82	6651238.82	6724868.69
النتيجة المؤجلة	–	6528838.82	13180077.64
مجموع الخصوم	84409997.45	83552128.76	76900889.93

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم نلاحظ أن: مجموع الخصوم للسنة الثالثة أكبر من السنة الثانية والسنة الأولى.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

من خلال الميزانيات التقديرية جانب الأصول وجانب الخصوم أصبح بالإمكان حساب بعض مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:

أولا: حساب مؤشرات التوازن المالي:

-رأس المال العامل(**FR**) = الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.

-احتياجات رأس المال العامل (**BFR**) = رأس المال العامل – المتاحات.

-الخزينة (**TR**) = رأس المال العامل (**FR**) – احتياجات رأس المال العامل(**BFR**).

جدول رقم (09): حساب مؤشرات التوازن المالي

الوحدة (دج)

	السنة الأولى	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
رأس المال العامل(**FR**)	12953376.11	12546917.41	6273458.70
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
احتياج رأس المال العامل (**BFR**)	**6528838.83-**	**13180077.64-**	**19904946.34-**
الخزينة FR-BFR=TR	12802297.53	25726995.05	32858322.45

المصدر: من إعداد الطالب

- **رأس المال العامل:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول

من الجدول رقم 09: نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الثلاث أي أن هناك فائض من الأموال الدائمة تزيد عن تمويل الأصول الثابتة الموجهة للأصول المتداولة، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع وملائمتها، وبالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة.

- **احتياج رأس المال العامل:**

احتياج رأس المال العامل = احتياج التمويل – موارد التمويل

= ديون قصيرة الأجل – القروض المصرفية

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن المشروع حقق احتياج رأس مال عامل خلال السنوات الثلاثة حيث كان سالبا، وهذا يعني أن الموارد أكبر من الاستخدامات، والمشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.

- **الخزينة:**

الخزينة = رأس المال العامل–احتياج رأس المال العامل

من الجدول رقم 09 نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات وهذا ا رجع الى امتلاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، ومنه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، وهذا مؤشر جيد للمشروع.

أولا: حساب النسب المالية:

1- نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كما كما يلي:

نسبة التمويل الدائم= الاصول الدائمة / الاصول الثابتة

2- نسبة التمويل الذاتي: تبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمار دون اللجوء إلى القروض البنكية وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3- نسبة الاستقلالية المالية: تبين هذه النسبة مدى درجة الاستقلالية التي تسمح بها، يشترط أن تكون أكبر من النصف **(2/1)** وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية، وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

4- نسبة الأموال الخاصة: تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل أصول المؤسسة وتحسب كما يلي:

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / رأس المال

جدول رقم (10): حساب النسب المالية

النسب المالية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
نسبة التمويل الدائم	1.09	1.21	1.25
نسبة الاستقلالية المالية	0.4997	0.4997	0.5452
نسبة التمويل الذاتي	0.545	0.608	0.682
نسبة الأموال الخاصة	0.1912	0.1891	0.1856

المصدر: من إعداد الطالب

التعليق:

حيث تعتبر نسبة التمويل هامة جدا فهي تعبر عن مدى تمويل الاستعمالات الثابتة بالموارد الدائمة، ويجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة في أمان.

فمن خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن المشروع في أمان لأن النسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد، في السنوات الثلاثة الأولى على التوالي: 1.09، 1.25 ،1.21

ثالثا: القراءة التحليلية للوضعية المالية:

انطلاقا من الوثائق المقدمة :(جدول حسابات النتائج المتوقع الميزانية التقديرية) يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية:

القيمة المضافة: باعتبار القيمة المضافة في التحليل المالي هي الفائض الذي تحققها لمؤسسة، وهي مقدار ما أضافته هذه المؤسسة إلى ما استخدمته من موارد.

حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة ثابتة خلال السنة الأولى والثانية على التوالي 108029868.06، 18029868.06، ثم تعود للانخفاض في السنة الثالثة إلى: 17982479.03 وهذا نتيجة القيام بعملية الصيانة ومراقبة الآلات ولم ينتج عنه انخفاض نشاط المؤسسة، وهذا مؤشر ايجابي لعملية تسيير نشاط المشروع.

التدفق النقدي: هو واحد من بين أهم المؤشرات المالية المعتمدة في دراسة تسيير المؤسسات اذا كان التدفق النقدي يعني محاسبيا الزيادة النقدية المتولدة نتيجة عمليات تشغيل لفترة محددة، فهو يمثل الفائض أو الزيادة المترتبة عن تسيير نشاط المؤسسة خلال دورتها المحاسبية.

ونلاحظ من الجدول حسابات النتائج المتوقع أن قيم صافي التدفقات النقدية عرفت ارتفاعا خلال السنتين الأوليتين على النحو التالي 12802297.5، 12924697.53 لتعود إلى الانخفاض بقيمة، 713327.40 في السنة الثالثة نتيجة لتسديد الديون المؤسسة وهي مؤشر إيجابي في عملية تسيير المشروع لأنها تعتبر إمكانية ايجابية للتمويل الذاتي للمشروع وإمكانية تجاوزها لمختلف الأخطار المحتملة.

رابعا :تقييم المشروع وقرار الوكالة في اتخاذ القرار:

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض وتحليل الميزانيات الثلاث وإعادة ترتيبها مما يسمح بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة وإظهار الوضعية بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة وإظهار الوضعية التوازني لها.

بالإضافة إلى معرفة كل من نسبة السيولة، المردودية، تغطية المحزونات.

ومن خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار السياسة المالية المنتجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.

انطلاقا من هذه الآليات المتبعة، وانطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية، وإضافة إلى الضمانات الممنوحة والتي التزم بها المستثمر طالب القرض يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف قرض الزبون المستثمر الفلاحي ونقول أن: البنك ممثلا في الوكالة 907 وبعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس والدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع وتحليل بعض المؤشرات المالية، جاء قراره بقبول ملف طلب القرض للمستثمر.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مصالحه وتعرفنا على مكانته التي احتلها بين مختلف البنوك، مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك التجارية الجزائرية التي تسعى إلى ما تبوئه، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم وظائفه من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والتي لها دور هام في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها بمثابة العصب الرئيسي من أجل مواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي وتطرقنا أيضا إلى الآليات التي تمنح بها القروض والشروط الأساسية لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ومما سبق فإن البنك من خلال دراسة لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هما: الضمانات المقدمة من طرف العميل بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول القرض يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة، فكلما كانت هذه النتائج إيجابية كلما تضاعفت احتمال قبول القرض.

خاتمـــــة عامة

خاتمة:

إن للقطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الأساس لأي نظام اقتصادي، وتعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة التي تمكن هذا الأخير من القيام بدور الوسيط المالي على أحسن وجه، من خلال وضع سياسة عمل رشيد يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يناسبهم، هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

والبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، فهو ينتج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث تقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، ورغم الأخطار التي تتعرض لها القروض، إلا أن هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار، وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات ومن بين هذه الوسائل نذكر: سمعة العميل، ومكانته، ومقدرته المالية، وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من قبله، فهي تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك واخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح مابين 30 ٪ و 50 ٪ وكل هذا ضمانا لاسترداد القرض.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى ما يلي:

1-**النتائج:** بعد الدراسة النظرية والميدانية، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.

- يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة والضعف، لان التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي.
- التحليل المالي يعتبر الأداة الهامة بالنسبة للبنوك المانحة للقروض.
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة يلاحظ ان المؤسسة لن تقع في الخطر المالي في المستقبل.

2-التوصيات: انطلاقا من النتائج المتواصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

- إتباع سياسة التامين على القروض من جانب المقترض يجب أن يكون طلب القرض مدعما بقدرته على السداد.
- الاعتماد على المناهج الإحصائية الجديدة في دراسة وتقييم القروض .
- توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض.
- الحرص على أن تكون القروض الممنوحة موجهة للمشاريع ذات أولوية والتي تخدم الاقتصاد.
- توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- ✓ ابراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1993 .
- ✓ احمد فريد مصطفي، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000.
- ✓ بخزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط3، 2007.
- ✓ بن لعور بوعلام والعزاري محمد، التسيير المحاسبي المالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013.
- ✓ بوشنقيرة ميلود واخرون، التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
- ✓ جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2003 ، ط1 .
- ✓ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 .
- ✓ حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003.
- ✓ سكينة بن حمود، مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- ✓ شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد والنقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.

- ✓ شهرزاد محمد شهاب موسى، القدرة على اتخاذ القرار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010 ، ط1 .
- ✓ صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- ✓ عبد الحليم كراجة واخرون، الادارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- ✓ عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- ✓ على خلف عبد الله، التحليل المالى للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان 2015.
- ✓ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ✓ محمد السعيد أنور، إدارة البنوك دار الجامعة الجديدة القاهرة الإسكندرية 2005.
- ✓ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، جار المناهج، عمان ط1، 2007 .
- ✓ محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- ✓ محمود الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المالية، ط 2، الاردن، 1998.
- ✓ مصطفى عمان، القانون التجاري، العقود التجارية وعمليات البنوك، الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

- ✓ منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء دار المعرفة الجامعية، مصر 2011.
- ✓ منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط2 عمان، الأردن، 2005.
- ✓ النعيمي عدنان تايه واخرون، الإدارة المالية، عمان، دار الميسرة 2007.
- ✓ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ط1.
- ✓ نواف كنعان، القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ، ط 1.
- ✓ وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- ✓ يوسف قريشي وارخون، التسيير المالى الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن 2006.

2-مذكرات التخرج:

- ✓ خالد أحمد القصاص، ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014-2015.
- ✓ إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- ✓ خالد بوشارب، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2014 .

- ✓ دحمان إدريس، تأثير تغير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار، مع دراسة استطلاعية للمحاسبين ومحافظي الحسابات، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2014-2015.
- ✓ رزيقة مخوخ: استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية مع دراسة مجموعة المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتورة، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- ✓ عبد الرحمان حمزة شمس الدين، دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 20016 .
- ✓ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2009 .
- ✓ مقروب عبد القادر، مادي إبراهيم، دور البنوك في تمويل وترقية الاستثمارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- ✓ مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماستر تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

- ✓ نوبلي نجلاء، استخدام المحاسبة في تحسين الأداء الامالي للمؤسسة الاقتصادية، ريالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- ✓ هاني منور، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في علوم مالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، قسنطينة، 2017.

3-المواقع:

- www.badr bank.net .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في كيفية منح القروض الائتمانية، حيث يسعى هذا الأخير إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء القيام بعمليات الإقراض، ولتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة، قمنا بدراسة نظرية تم فيها تقديم مفاهيم شاملة عن القروض والبنوك التجارية وكذا دور التحليل المالي في منح القروض، أما الجزء التطبيقي فقد قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الجزء النظري على إحدى البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة BADR- وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتمد في منح القروض أساسا على عنصرين هما: الضمانات المقدمة من طرف العميل، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتعرضان لدراسة تحليلية معمقة من طرف البنك، تمول القرض يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة.
- المؤسسة لها قدرة عالية على تسديد ديونها وهذا ما يسمح لها بالحصول على القرض في وقت الحاجة.
- إن التحليل المالي هو أداة لمعالجة البيانات المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية – التحليل المالي – السيولة – القروض.

Résumé:

Cette étude visait à connaître le rôle de l'analyse financière dans la manière d'octroyer des crédits, car cette dernière cherche à prendre des décisions financières correctes et rationnelles, notamment lors de la réalisation d'opérations de prêt, et à atteindre les objectifs de l'étude et à répondre aux problème principal et questions soulevées, nous avons mené une étude théorique dans laquelle ont été présentés des concepts complets de prêts et de banques commerciales, ainsi que le rôle de l'analyse financière dans l'octroi de prêts. Quant à la partie pratique, nous avons laissé tomber ce qui était traité dans le partie sur l'une des banques algériennes, la Banque pour l'Agriculture et le Développement Rural - Agence Al-Masila BADR L'étude a abouti à un ensemble de résultats dont les plus importants sont :

- L'octroi de prêts dépend principalement de deux éléments : les garanties apportées par le client, en plus de l'analyse de la situation financière de l'établissement, car elles font l'objet d'une étude analytique approfondie par la banque. dépend principalement des résultats obtenus grâce à cette étude.
- L'institution a une grande capacité de remboursement de ses dettes, et c'est ce qui lui permet d'obtenir un prêt en cas de besoin.
- L'analyse financière est un outil de traitement des données disponibles sur l'établissement afin d'obtenir des informations utiles à la prise de décision et à l'évaluation de la performance financière des établissements.

Mots-clés : banques commerciales - analyse financière - liquidité - prêts.